

قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٣

برهان مراجنة هيئة ميناء دمياط

٢٠٠٩/٢٠٠٠ لسنة المالية

بيان الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الـ ٢٠)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بـ ١٢٨٤٧٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليونا ومائتان وسبعة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٧.٨٤٧... جنيه (فقط وقدره سبعون مليوناً وثمانمائة وسبعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- أجور بمبلغ ٥٨... جنيه .

(۲۰۱۷)

قدر الإيرادات المقاربة والتحويلات المقاربة للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ يبلغ ٧٦٨٤٧... جنيه (فقط وقدره ستة وسبعين مليونا وثمانمائة وسبعين ألف جنيه).

(الساده الزانعه)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ يبلغ ٦٠٠٠٠ جنية (نقط وقىدره ستة ملايين جنيه) كله فائض حكومة.

(الساعة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ يبلغ ٥١٤٠٠٠ جنيه (فقط وقى واحده وخمسون مليونا وأربعمائه ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- استخدمات استثمارية بمبلغ ٢٤٤٠٠٠ جنية .

- تحويلات رأسالية تبلغ ٢٧..... جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٥١٤.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وخمسون مليونا وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متنوعة بمبلغ ٤٧٠.٠٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٤٠.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليه ٢٠٠٠ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربیع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسني مبارك

